

## في الواجهة

# برجي: حكومة بلا ثقة لا تتسلم صلاحيات الرئاسة

يتقدم الاستحقاق الرئاسي تأليف الحكومة مع انقضاء الشهر الثامن على تكليف الرئيس تمام سلام. الحديث عن التأليف بات نادراً. كان صفحته طويت تماما. بيد أن الاقتراب من استحقاق 2014، على بعد ثلاثة أشهر من بدء المهلة الدستورية، يحمل معه نبرة متدرجة في التصعيد



تحدث في طهران الأسبوع الفائت عن ضرورة مباشرة حوار بين إيران والسعودية، قال للمسؤولين الإيرانيين جميعاً أن لبنان أول من يقطف ثمار حوارهما بتأليف حكومة تذهب بالبلاد إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ثم في ما بعد يجلس الرئيس الجديد والفرقاء لرسم ملامح المرحلة التالية من ضمن تسوية داخلية، تناقش المشكلات والخلافات العالقة. بعض المسؤولين الإيرانيين، كوزير الخارجية محمد جواد ظريف ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، الذين تبادوا الخوض في الشأن اللبناني، ابداوا خشية مزدوجة مما يتناهى اليهم عن الأزمة اللبنانية: استمرار تعثر تأليف الحكومة وفراغ محتمل في رئاسة الجمهورية. ورغبوا، أمام رئيس المجلس، من الإفرقاء اللبنانيين في تجاوز الفراغين.

يقول برجي أنه على استعداد، في المهلة الدستورية وقبل توجيهه الدعوة إلى انتخاب الرئيس، لعقد جلسة مناقشة البيان الوزاري لحكومة جديدة تبصر النور حتى ذلك الوقت، إلا أنه يفقد المبادرة في توجيه الدعوة متى وصلت البلاد إلى الأيام العشرة التي تسبق نهاية ولاية رئيس الجمهورية (بين 15 أيار و25 منه)، يصبح البرلمان عندئذ في انعقاد حكمي لانتخاب الرئيس من دون دعوة رئيسه، ولا يسع الأخير منذ ذلك استقبال حكومة جديدة لنيل الثقة.

ووفق الاختصاص الدستوري لرئيس المجلس، قبل توجيه دعوة إلى النواب لانتخاب الرئيس، يظل الوقت متاحاً أمام ممثل حكومة جديدة لنيل الثقة، ومن ثم تولي صلاحيات رئيس الجمهورية في حال تعثر انتخاب خلف لسليمان. إلا أن برجي يدق ناقوس خطر كأن قد أطلع حليفه الدائم والتاريخي رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عليه، هو أن فشل الحكومة الجديدة في الحصول على ثقة البرلمان يجعلها غير شرعية ولا يمكنها من ممارسة الحكم. ولا استطراداً تسلم صلاحيات رئيس الدولة عند الشغور.

لكن الإدهي في نظر رئيس المجلس في ذلك كله، أن تأليف حكومة لا تحوز ثقة المجلس لا يُكتفى بحرماتها من ممارسة السلطة، بل تكون قد أنهت دستورياً وجود حكومة موقّاة فور صدور مراسيم التأليف، ما يضع البلاد أمام فراغ محكم غير مسبوق في أزمات الاستحقاقات التي شهدتها الحياة الدستورية اللبنانية: حكومة غير شرعية لا يسعها تنكب صلاحيات دستورية لرئيس الجمهورية. هكذا يتغذى فراغ من فراغ.

خوضهما في المرشح لاستحقاق 2014 بجدل حول النصاب القانوني لجلسة الانتخاب أعاد إلى الأذهان الاشتباك الدستوري والسياسي الذي احاط بالنصاب قبل انتهاء ولاية لحود في تشرين الثاني 2007، ثم في الأشهر التالية من الشغور من دون توصلهما سوى إلى دفع الاستحقاق إلى الفراغ. من الآن أيضاً يتحدث أفرقاء في الجانبين عن سعيهما إلى انتخاب رئيس بنصاب النصف +1.

شأن الخلاف على المرشح الذي يؤول إلى تعطيل نصاب الانتخاب، فإن الانقسام في الموقف من نصاب التّمام البرلمان يفضي إلى نتيجة مماثلة: لا رئيس للجمهورية يخلف الرئيس الحالي بعد 25 أيار المقبل. في موازاة فراغ محتمل، يتحدث رئيس المجلس نبيه برجي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن ملامح المرحلة القريبة: لا حكومة، ولا رئاسة. يتفقان على أن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي هي التي ترث صلاحيات رئيس الجمهورية متى اخفق انتخاب رئيس خلف.

في الاجتماع الأخير الذي جمعه بالسنيرة في الأول من كانون الأول، شجعه رئيس المجلس على الموافقة على حكومة 6.9.9، وبرز له حجة الموافقة: حكومة كهذه تمنح قوى 14 آذار ثلاثة مصادر قوة هي رئيسها (الرئيس تمام سلام) من الفريق نفسه بما يجعل استقالته كافية

## المجلس حاضر لاستقبال حكومة جديدة في المهلة الدستورية

لاطاحة الحكومة، نصاب الثلث +1 شأن ما تحصل عليه قوى 14 آذار، نصاب النصف +1 بعد الأخذ في الاعتبار وزراء رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. لم يتحمس السنيرة لتأييد وجهة النظر هذه، من غير أن يقدم حجة معاكسة سوى رفض حكومة 6.9.9. لكن رئيس المجلس يلاحظ أن حظوظ حكومة جديدة تنحسر يوماً تلو آخر، وتكاد تنعدم بانقضاء الشهر الحالي. بعد ذلك لا حديث سوى في انتخابات الرئاسة من مطلع السنة الجديدة.

لبرجي أيضاً وجهة نظر في إيجاد حل يوازي بين الاستحقاقين. عندما

### نقولا ناصيف

بكر أفرقاء 8 و14 آذار في رفع سقفهم عالية للاستحقاق الرئاسي قبل ولوج المهلة الدستورية في 25 آذار. قبل تحديد مواصفات المرشح والمرحلة المقبلة، بدأ كل من الفريقين يستعد بالقول أن الرئيس سيكون من صفوفه فقط. في الأيام الأخيرة، بعدما أعلن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أنه يريد رئيساً من قوى 14 آذار، دعا الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله حلفاءه إلى الاستعداد لانتخاب الرئيس من قوى 8 آذار. تزامن هذا التجاذب مع الكلام عن حاجة البلاد إلى رئيس قوي للجمهورية، وكل من الطرفين يتصور المرشح القوي على صورته فحسب. دفع ذلك، من باب التهكم والسخرية السياسية المتبادلة، الرئيس ميشال عون إلى القول إنه يقترح لجعجع إذا كان مرشحاً قوياً، وجعجع إلى القول لعون أنه لا يصوت له لأن برنامجهما مختلفان.

كلاهما تحدث عن اتصال رئيس قوي إلى المنصب، وقد خيراً. وعائشاً معاً استحقاقات عقدين ونصف عقد من الزمن بدءاً من عام 1988. انتخاب رئيسين لم يكن في وسع أحدهما التأثير فيه، أو تحديد مواصفاته. اتفقا مرة واحدة على رفض من عُدّ مرشح الفرض عام 1988، النائب مخايل ضاهر، فال رفضهما. وسواهما، إلى الفراغ الدستوري.

اختلفا في ما بعد على انتخاب الرئيسين رينه معوض والياس الهراوي عام 1989، من غير أن يُعطى أي منهما امتياز انتخاب الرئيس أو تعطيل انتخابه. ثم كانا معا على هامش انتخاب الرئيس اميل لحود. كانا كذلك على هامش انتخاب الرئيس ميشال سليمان تحت وطأة تسوية الدوحة. رفض الرجلان على السواء حتى شغور 2007 تعديل الدستور وترئيس عسكري، ثم رضخ جعجع على مضض لإرادة حلفائه الثلاثة آنذاك الرئيس فؤاد السنيرة والنائبين وليد جنبلاط وسعد الحريري في تسمية الرئيس الحالي مرشحاً توافقياً، ولم يقبل عون بسليمان في كل حال حتى الساعات الأخيرة التي سبقت اقرار اتفاق الدوحة.

الموقف نفسه يستعيدانه الآن في رفض تعديل الدستور وترئيس عسكري، مع فارق جوهري: يطري جعجع سليمان بافراط كأنه يودعه من غير أن يؤيد فكرة تجديد ولايته أو التمديد له، ويرفع عون نبرة الخلاف مع الرئيس، بطريقة متشابهة يقولان: وداعاً لفكرة الرئيس التوافقي.

استبق طرفاً 8 و14 آذار، كذلك،

الوطني، تدعو الجميع إلى التجاوب مع إجراءات الجيش ومع رغبة الأهالي لما فيه مصلحة هذه المدينة والاستقرار العام.

وكانت القيادة قد أعلنت توقيف المدعويين رامي سيف الدين حسون وبلال نصر حسون، المطلوبين بموجب وثائق عديدة.

ولاحقاً أعلنت القيادة ان مديرية الاستخبارات أحالت على النيابة العامة العسكرية، أربعة من الموقوفين على خلفية الحوادث الأخيرة في طرابلس، وهم: جعفر تامر، ملاذ ديبو، علاء ديبو وأحمد الشامي، بعدما أثبتت التحقيقات تورطهم في تلك الحوادث، وإقدامهم على ارتكاب جرائم منها إطلاق النار.

وبالتوازي، ادعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر على ثلاثة موقوفين من جبل محسن بجرم تأليف مجموعات مسلحة ضمن فريقين متنازعين سياسياً وعسكرياً، بهدف القيام بأعمال إرهابية وتبادل إطلاق النار بين باب التبانة وجبل محسن، وقتل ومحاولة قتل مدنيين وعسكريين، وتدمير ممتلكات عامة وخاصة. وأحالهم على قاضي التحقيق العسكري الأول.

أدت المواجهات إلى  
استشهاد الجندي  
عبد الكريم فرحات، وسقوط  
عدد من الجرحى (أرشيف)



## رائيك اللقيس

وبعد الـ 2006، انقلبت عجلة الأحداث، يشرح بيرغمان، وما هي سلسلة الاغتيالات التي استهدفت أبرز قادة «الجبهة» تنطلق مع اغتيال مغنية المبحوح في دبي عام 2010، ثم مقدم في تفجير مخزن صواريخ في طهران عام 2011، واللقيس قتلًا بالرصاصة منذ أيام الصحافي الإسرائيلي ينشير إلى أنه «في حال كان منفذو اغتيال اللقيس من نخبة أحد الأجهزة الاستخباراتية فهم بالتأكيد غادروا لبنان».

«الآن، هم جميعاً معاً. سيُعقد مؤتمر قمة في السماء» مازح المسؤول الاستخباراتي الإسرائيلي بيرغمان بالإشارة إلى من اغتيلوا.

(الأخبار)

عمل اللقيس مع عماد مغنية وتحت إدارته على «بناء شبكة تحصينات معقدة في الجنوب قادرة على الصمود بفعالية في مواجهة هجوم إسرائيلي برّي مع الحفاظ على قدرتها على إطلاق الصواريخ على مختلف المناطق الإسرائيلية». «نجحت الخطة وخسرت إسرائيل حرب 2006»، يكتب بيرغمان، «ويعود الفضل بهذا في جزء كبير منه إلى التحصينات التي شارك بوضعها اللقيس (مثل شبكة الاتصالات، وأنظمة الإدارة والتحكم، ومناظير الرؤية الليلية...)». «وبعد انهزام أقوى جيش في الشرق الأوسط، وفشله في تحقيق أي من أهدافه»، يقول بيرغمان، حاولت إسرائيل اغتيال اللقيس بصاروخ أطلق على شقته في 20 تموز 2006 لكنه لم يكن موجوداً فيها فقتل ابنه.

### سيارة مستأجرة شاركت في عمل إرهابي

كشفت قيادة الجيش عن مشاركة سيارة مستأجرة في تنفيذ عمل إرهابي، طالبة الإبلاغ عنها، وفيما لم تذكر القيادة في بيانها العمل الإرهابي المقصود، قالت مصادر لـ«الأخبار» إن بيان قيادة الجيش يتحدث عن اغتيال القيادي في المقاومة حسان اللقيس، وأن منفذي جريمة الاغتيال استخدموا سيارة مستأجرة خلال مغادرة مسرح الجريمة.

وأعلنت القيادة في بيان أمس أن سيارة تحمل لوحة مكتب تأجير أقدمت على تنفيذ عمل إرهابي معاد على الأراضي اللبنانية ليل 2013/12/3. وتمنت على أصحاب مكاتب تأجير السيارات الإبلاغ الفوري عن:

- سيارة جرى استئجارها أخيراً، وفقد الاتصال بمستأجرها، أو تبلغ المكتب صاحب العلاقة بوجودها مركونة في مكان عام أمس أو أول من أمس.

- سيارة جرى استئجارها واعيدت إلى المكتب صاحب العلاقة أمس أو أول من أمس وفي داخلها بقايا وحول وأثرية.

كذلك طلبت من محطات المحروقات ومغاسل السيارات الافادة عن أي سيارة جرى غسلها بتاريخ أمس أو أول من أمس وفي داخلها بقايا وحول وأثرية.

وأملت من أصحاب شركات تأجير السيارات الاستحصال من الزبائن على نسخ من المستندات الشخصية بعد التأكد من قانونيتها وصور شمسية عائدة إليهم.